

وسائل وضع المصطلح العلمي في العربية

أ.د. محمد ضاري حمادي

من المقرر أن ترقى الإنسان في درجات العلم يوصله إلى ما لم يكن له به من عهد سابق، وأن هذا الجديد يفرض عليه أن يضع له ما يناسبه من التسمية. وهكذا يضع الواضع الأول - وهو من يصل إلى الجديد - التسمية من لغته هو، أما من يضع التسمية، بعد الواضع الأول، في لغة أخرى فهو الواضع الثاني. وهنا يلزم أن يجد الواضع الثاني تسمية من لغته لا من لغة الواضع الأول؛ فإن تعذر عليه الأمر اضطرَّ إلى اقتراض تسمية الواضع الأول، وإدخالها في متن لغته، بمقتضى لوازم الاقتراض اللغوي وشروطه. على أن مما يلزم التنبه عليه أن مصطلح الواضع الأول لا يوجب بالضرورة أن يكون وافياً بالمراد؛ فقد يخطئ الدلالة على ما يراد الدلالة عليه، فلا يجد الواضع الثاني مندوحة من التعويل على حقيقة المسمّى، لا أن يشغله النظر في معنى مصطلح الواضع الأول عن تلك الحقيقة. يقول الدكتور جميل الملائكة في هذا الصدد ما نصّه: «يلزم في جميع الأحوال الاهتمام عند وضع المصطلحات بالمعنى قبل اللفظ، مع ملاحظة أن المصطلح الأجنبي قد لا يكون في كل الحالات موقفاً كل التوفيق في

تأدية المعنى المراد به، وقد يكون مغلوطاً أصلاً»^(١).

ولئن كان الاهتمام بالمفهوم أمراً جوهرياً، لقد كان الاهتمام بالتخصيص أمراً جوهرياً آخر يستلزمه استقرار المصطلح واستمراره؛ وذلك أن يكون لكل مفهوم مصطلح مخصوص به، وأن يكون لكل مصطلح مفهوم مخصوص به. وقد وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة القرار الآتي: «الاصطلاحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى»^(٢). وأقرّ المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط في ندوته التي أقامها في شباط سنة ١٩٨١م هذا المبدأ؛ فنصّت الفقرة الثانية من مقررات الندوة على ما يأتي: «وضع مصطلح واحد للمفهوم الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد»^(٣)، ونصّت الفقرة الثالثة من تلك المقررات على ما يأتي: «تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي: مج (٢٤) - ص (١٠).

(٢) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: القسم الثالث (مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين): إخراج: محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين [القاهرة (مجمع اللغة العربية) ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م]: ص (١٤١).

(٣) مقدمة في علم المصطلح: د. علي القاسمي. [بغداد (دار الحرية للطباعة) ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م (نشرته «الموسوعة الصغيرة» الصادرة عن دار الشؤون الثقافية والنشر)]. ص (١٠٨).

المختص على اللفظ المشترك»^(٤). أما في الترادف فينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل لفظة، وتفضيل اللفظة التي يوحى جذرها بالمفهوم الأصلي أوضح من غيرها، وذلك ما أقرته الندوة المذكورة^(٥).
لقد اتخذت لغة العربية وسائل تضع بها المصطلح العلمي، أشهرها ما يأتي:

الوسيلة الأولى: النقل الدلالي: وهو وسيلة يلجأ إليها الواضع حين لا يجد اللفظ انداز دلالة مباشرة على المعنى المقصود فلا يبدأ قبل اللجوء إلى النقل الدلالي من البحث عن لفظ عربي المعبر تعبيراً مباشراً عن المراد بالمصطلح العلمي، فإذا لم يتيسر العثور على ذلك اللفظ تولى الواضع نقل المعنى اللغوي للفظ من الألفاظ إلى المعنى العلمي المطلوب؛ إذ يستعمل الواضع عندئذ ذلك اللفظ في غير دلالاته الأصلية؛ أي في دلالة أخرى جديدة على أن تكون بين الدالتين علاقة، مع قرينة تمنع من إرادة الدلالة الأصلية.

لقد أفاض علماء العربية في بيان العلاقة بين الدالتين الأصلية والجديدة، وفصلوا القول في أوضاعها، وبينوا أن تلك العلاقة إما أن تكون المشابهة فالمجاز هنا «استعارة» وإما أن تكون غير المشابهة فالمجاز هنا

(٤) مقدمة في علم المصطلح: د. علي القاسمي. [بغداد (دار الحرية للطباعة)

١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م (نشرته «الموسوعة الصغيرة» الصادرة عن دار الشؤون

الثقافية والنشر).]: ص (١٠٨).

(٥) مقدمة في علم المصطلح: ص (١١٠-١١١) في الفقرتين: (١٣)، و(١٥).

«مرسل» ويستطيع المعنيّ بوضع المصطلح العلميّ في العربية الوقوف على تفصيلات تلك العلاقة وألوانها في مظانّها القديمة والحديثة ولاسيما في علم البيان من علوم البلاغة العربية، وفي علم الوضع من علوم الكلمة العربية. ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن العلاقة إن لم تكن المشابهة (المجاز بالاستعارة)، فإنها تنطوي على أنواع وألوان مختلفة (المجاز المرسل) منها السببية والمسببية والكلية والجزئية، والآلية والمحلية، واللازمية والملزومية والبديلية والمبدلية، والدلالية والمدلولية والمظهرية والضدية، وغير ذلك من العلاقات^(٦).

إنّ تحقق أيّ من العلاقات بين الدالتين كاف للاصطلاح وعلى هذا سجلت ندوة الرباط المشار إليها آنفاً «ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي»^(٧).

إن النقل الدلالي وسيلة وضعية حققت للعربية قديماً وحديثاً ثروة هائلة من المصطلحات العلمية، وقد أقبل واضعو المصطلحات العلمية العربية على هذه الوسيلة فأغنتهم بما عبّروا به عن مفاهيم العلم وثمار

(٦) ينظر: مفتاح العلوم: السكاكي [القاهرة (مطبعة مصطفى البابي الحلبي)] ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م - ط (١): ص (١٦٨ - فما بعدها)، وشرح عقود الجمال في علم المعاني والبيان: السيوطي [القاهرة (دار إحياء الكتب العربية) د.ت]: ص (٩١ - فما بعدها).

(٧) مقدمة في علم المصطلح: ص (١٠٧).

الحضارة، ومن ذلك آلات ظهرت في العصر الحديث كالسيارة والقطار والهاتف والطيارة والدبابة والغواصة والباخرة والحافلة والشاحنة والمطبعة.. وغيرها الكثير الكثير. ولم يكن هذا النقل ليتم لو لم تتحقق العلاقة بين الدلالة الوضعية لكل من هذه الألفاظ والدلالة الاصطلاحية لها. فالدلالة الوضعية للقطار مثلاً هي مشهد الإبل حين يسير بعضها خلف بعض على نسق واحد. جاء في معجم «لسان العرب» لابن منظور (٧١١هـ) ما نصه: «القطار: أن تقطر الإبل بعضها إلى بعض على نسق واحد»^(٨). ولذا صحّ في العصر الحديث إطلاق «القطار» على الآلة الحديثة للعلاقة القائمة بين الدالتين (الأصلية والحديثة) وهي الشبه في الصورة المتمثلة بالتتابع على نسق واحد، وفي الغرض المتمثل بما تؤديه مجموعة الإبل تلك وما تؤديه الآلة الحديثة... وهكذا لا بد من تحقق العلاقة في كل لفظ نقله واضع المصطلح العلمي العربي من دلالاته الأولى إلى دلالاته الجديدة؛ سواء أكانت تلك العلاقة المشابهة (المجاز بالاستعارة) أم إحدى علاقات المجاز المرسل.

الوسيلة الثانية: الاشتقاق: وهو أخذ كلمة من أخرى؛ فهو وسيلة في توليد الجديد من الكلمات. وقد عرفت العربية بأنها لغة اشتقاقية، ومن هنا بذل علماء هذه اللغة عنايتهم البالغة في استقراء أقيستها. وقد وجدوا أن من تلك الأقيسة ما يطرد ولا ينقطع، وأن منها ما ينقطع ولا يطرد.

(٨) لسان العرب: ابن منظور [بيروت (دار صادر) ١٣٧٥ - ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٥ - ١٩٥٦م]: مادة «ق ط ر».

وهكذا غدا التوليد بالقياس الذي يطرد ولا ينقطع سبيلاً واسعاً إلى ابتكار الجديد من الألفاظ. فبمقتضى خضوع الحالة لهذا القياس - الذي يطرد ولا ينقطع - نستطيع استنباط مصدر الفعل، وفعل المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأسماء التفضيل، والزمان، والمكان، والآلة. ومن هنا أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً بتكملة فروع المادة اللغوية التي لم تذكر المعجمات إلا بعض ألفاظها كالمصدر، أو الفعل، أو أحد المشتقات الأخرى^(٩).

إنّ تسخير الأوزان القياسية في توليد المصطلحات العلمية في القديم، وفي الحديث، قد أثمر الثروة الهائلة من المصطلحات العلمية، عبر التاريخ حتى الوقت الحاضر، كتلك التي ظهرت في العصر الحديث من مثل: المِخْصَد، والمِئذِن، والمُتَحَف، والمَصْرَف، والمِذْيَاع، والمِنْظَار، وغيرها الكثير... وقد يكون هناك أكثر من وزن في الباب الاشتقائي الواحد كما هو الحال في اسم الآلة مثلاً؛ إذ إن أوزانه من الفعل الثلاثي هي: «مِفْعَل»، و«مِفْعَلَةٌ»، و«مِفْعَال». وقد أقرّ مجمع اللغة العربية

(٩) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: القسم الثالث: ص (١٨ - ٢٠). أشار المجمع في ختام قراره إلى أنه إن سمع عن العرب ما يخالف هذا القياس «عملنا بالمسموع فقط، أو عملنا بالمسموع أو القياس». ونرى، في هذه الحالة، الأخذ بالمسموع فقط؛ لأن السماع إذا ورد يبطل القياس. ينظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: د. محمد ضاري حمادي [بغداد (دار الرشيد - بوزارة الثقافة والإعلام) ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م]: ص (٢٧٥).

بالقاهرة أن هذه الأوزان الثلاثة قياسية؛ فنصّ قراره على أنه «يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن «مِفْعَل»، و«مِفْعَلَةٌ»، و«مِفْعَال»؛ للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء»^(١٠)، وأوصى المجمع أن يكون ذلك عند غياب المسموع من أسماء الآلات؛ وهذا نصه: «ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة»^(١١). والحق أن أوزان المسموع من أسماء الآلة والأداة كثيرة، وقد استقرى الأستاذ محمد بهجة الأثري ذلك، وبيّن أن تلك الأوزان لا تنحصر في الثلاثة المذكورة؛ إذ منها: «فَاعِل»، و«فَاعِلَةٌ»، و«فَعُول»، و«فَعِيل»، و«فَعِيلَةٌ»، و«فَاعُول»، و«فَعَالَةٌ»، وغيرها^(١٢)، كما بيّن أن العرب اشتقت أسماءً للآلة والأداة من الفعل المتعدي واللازم، والثلاثي وغيره، ومن المصدر ومن اسم العين^(١٣).

ومن الممكن الانتفاع من هذه الظاهرة في العربية، وذلك في تحقيق التمييز الدقيق بين مصطلح علمي وآخر في الحقل العلمي الواحد. وقد

(١٠) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: القسم الثالث: ص (٣٤).

(١١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: القسم الثالث: ص (٣٤).

(١٢) ينظر: حركة التعريب في العراق: د. أحمد مطلوب [بغداد (معهد البحوث والدراسات العربية - بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م]: ص (١٧٩ - ١٨٢).

(١٣) ينظر: حركة التعريب في العراق: د. أحمد مطلوب [بغداد (معهد البحوث والدراسات العربية - بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م]: ص (١٧٩ - ١٨٢).

أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً في هذا المجال، وهو التمييز بين المصطلحات العلمية بتخصيص كل وزن من أوزان الآلة الثلاثة بحالة معينة، وهذا نصه: «تلتزم صيغة واحدة تجري عليها كلمات الجنس الواحد، فما يراد به الكشف وضعنا له صيغة «مفعال» Scope ، وما يراد به القياس وضعنا له صيغة «مفعل» Meter وما يراد به الرسم وضعنا له صيغة «مفعلة» Graph^(١٤). ومن الباحثين من يرى في هذا المنحى تقييداً ثقيلاً لواقع المصطلح؛ فقال مصطفى الشهابي: «وأعتقد أن هذا القرار يقيد المجمع ولجانه وسائر واضعي المصطلحات بقيد ثقيل. ومع هذا قرأت أخيراً مقالاً لأحد أعضاء المجمع يقول فيه إن المجمع عدل عن قائمة المصطلحات التي كان وضعها على أساس هذه القواعد الثلاث»^(١٥). والذي يراه هذا البحث هنا أن هذا القرار قد رسم القواعد بوضوح لا لبس معه ولا صعوبة، فما يراد به الكشف فله صيغة، وما يراد به القياس فله صيغة أخرى، وما يراد به الرسم فله صيغة ثالثة؛ فالأمر ميسور، والطريق محدد. أما فائدة ذلك فهو التخصيص المميز، وهو ما اتفق واضعو المصطلحات العلمية ومستعملوها على أهميته والحاجة إليه.

ومن الباحثين من يعد النحت - وهو توليد كلمة من كلمتين أو أكثر، بعد تهذيب فيهما وتشذيب - مسلكاً من مسالك الاشتقاق المفضي

(١٤) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: القسم الثالث: ص (٧٠).

(١٥) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: مصطفى الشهابي

[دمشق (مطبعة الترقى) ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م - ط ٢]: ص (٧٦).

إلى توليد الألفاظ الجديدة على نحو ما قال الأقدمون «عشمي» نسبة إلى «عبد شمس». وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارين في شأنه الأول مقتضب والثاني فيه تفصيل، ونصّ الأول هو: «يجوز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية»^(١٦)، أما نصّ الثاني فهو: «النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديماً وحديثاً. ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسته، ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد. فإن كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن «فَعَّلَ» أو «تَفَعَّلَ»، إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة»^(١٧).

والذي يراه هذا البحث أن النحت وسيلة يلجأ إليها واضع المصطلح العلمي في العربية إذا تعذر عليه الوضع بالوسائل اللغوية العربية وهي:

أولاً- الترجمة المباشرة.

ثانياً- الترجمة المجازية (النقل الدلالي). وقد مرّ بنا آنفاً الكلام على هذين الأمرين في فقرة واحدة هي «النقل الدلالي»؛ لأن النقل هذا لا

(١٦) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: القسم الثالث: ص (٩).

(١٧) كتاب في أصول اللغة: إخراج: محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين

[القاهرة (مجمع اللغة العربية) ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م]: ص (٤٩).

يُلجأ إليه إلا إذا تعذرت الترجمة المباشرة.

ثالثاً - الاشتقاق القياسي الذي مضى عرضه في هذا البحث. وعليه، كان يلزم فيما يرى هذا البحث أن يشار في قراري مجمع اللغة العربية بالقاهرة المذكورين إلى مرتبة النحت في وسائل وضع المصطلح العلمي في العربية، وأنه يشغل هذه المرتبة المتأخرة؛ فلا يجوز اللجوء إليه قبل الترجمة (بنوعها المباشر والمجازي)، والاشتقاق. هذا إلى أن أمراً آخر كان يلزم الإشارة إليه في موضوع النحت في العربية، وهو موافقة الكلمة المولدة بطريقة النحت للذوق العربي، ولجرس الكلمة العربية ونسيجها الصوتي. ولقد قلت في بحثي «النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية» المنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٨٠م ما نصه: «ولا جدال في لزوم أن يكون النحت على وفق ما عرفته اللغة العربية في الماضي من مراعاة أوزان الكلمة، وحسن نسيجها الصوتي، وموافقتها الذوق وحظوتها عند الناس، بالاستساغة والقبول»^(١٨). ذلك أن النحت إصاق، وأن العربية لغة اشتقاقية؛ فلا بد من تحقق الشروط المذكورة في الكلمة المنحوتة، ومن الأولى أن نعبر عن المصطلح المطلوب بأكثر من كلمة واحدة على أن نعبر عنه بكلمة منحوتة تفتقر إلى أي شرط مما تقدم من تلك الشروط.

إن الاشتقاق مسلك لغوي دقيق يقتضي التساني والإتقان، وإن ما مضى من الكلام فيه إنما يخص ذلك الاشتقاق الذي يطرد قياسه ولا

(١٨) مجلة المجمع العلمي العراقي: مج (٣١) - ج (٢) - ص (١٨٧).

ينقطع؛ فهو السبيل إلى التوليد الصحيح للكلمة السليمة مبنى ومعنى. أما الاشتقاق الذي لا يطرّد قياسه بل ينقطع فلا يصح أن يكون قاعدة تسلك في ذلك التوليد، وإلا ظهرت كلمات غريبة على الذوق، غريبة على السمع والنطق.

الوسيلة الثالثة: الاقتراض اللغوي: وهو أن تأخذ لغة من لغة أخرى، وذلك عام في اللغات. قال الدكتور علي القاسمي في كتابه: «مقدمة في علم المصطلح»: «وهي عملية عرفتها اللغات عموماً حينما يعتمد الناطقون بلغة ما إلى استعارة ألفاظ من لغة أخرى عندما تدعو الحاجة إلى ذلك»^(١٩). ومن الحق القول بأن فتح هذا الباب على مصراعيه من دون شرط أو ضابط يفضي في آخر المطاف إلى إغراق اللغة المقترضة في بحر الدخيل. وقد استنبط علماء اللغة العربية مما فعله الفصحاء ضوابط في هذا الباب، أظهرها أن الاقتراض إنما يكون عند الضرورة الملحّة؛ وهي ألا يعثر من يروم وضع المصطلح العلمي على ما يؤديه من الكلمات العربية، ثم يتعذر عليه توليد الكلمة العربية بالنقل الدلالي، أو بالاشتقاق القياسي، أو بالنحت، بمقتضى ما مرّ في هذا البحث من لوازم هذه الوسائل وشروطها، فعند ذلك يلجأ إلى الاقتراض اللغوي؛ حتى إذا تقرر ذلك لزم إخضاع اللفظة المقترضة لمنهج التعريب. وبهذا نصّ قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو: «يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ

(١٩) مقدمة في علم المصطلح: ص (١٠٠).

الأعجمية - عند الضرورة - على طريقة العرب في تعريهم»^(٢٠). فما منهج التعريب الذي اختطه الفصحاء، والذي يلزم أن نسير عليه؟ إن ذلك المنهج يقوم على أمرين جوهريين أولهما واجب ملزم، والثاني جائز لا واجب. أما الأول فيخص الصوت وأما الثاني فيخص البناء؛ وعلى النحو الآتي بيانه:

الأول - ما يخص الصوت: إن الكلمة الأجنبية التي يراد اقتراضها وإدخالها متن اللغة العربية عند الضرورة الملحجة التي أشير إليها آنفاً، إما أن تكون حروفها من حروف العربية نفسها؛ أي ليس فيها صوت من غير أصوات العربية، وإما أن تكون حروفها من غير حروف العربية، وإما أن تشتمل على النوعين معاً. وخلاصة هذا أن الكلمة الأجنبية إما أن تشتمل على صوت لا وجود له في العربية، وإما ألا تشتمل على ذلك. فإن هي اشتملت على ذلك الصوت الأجنبي كان الواجب هنا تغيير ذلك الصوت إلى صوت عربي، وهذا أمر واجب نصّ على ذلك علماء اللغة العربية في القديم. جاء في كتاب سيويه ما نصه: «اعلم أنهم يغيّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة»^(٢١). وفيه أيضاً: «فالبديل مطّرد في كل حرف ليس من حروفهم؛ يبدل منه ما قرب منه من حروف

(٢٠) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: القسم الثالث: ص (٨٣).

(٢١) كتاب سيويه [تح: عبد السلام محمد هارون. القاهرة (الهيئة العامة المصرية

للكتاب) ١٣٨٥ - ١٣٩٧ هـ / ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م]: ٤ / ٣٠٣، ٤ / ٣٠٦.

الأعجمية»^(٢٢). وهكذا، كان الفصحاء يغيرون أي صوت غير عربي؛ فلزم الاقتداء بهم والأخذ بمنهجهم. قال الجواليقي: «والإبدال لازم؛ لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم»^(٢٣). وعلى هذا يكون ما قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة من كتابة الأعلام الأجنبية بحسب نطقها في لغاتها الأصلية إدخالاً للأصوات غير العربية في اللغة العربية^(٢٤)، وذلك مناقض لمنهج الفصحاء في التعريب، على ما تقدم بيانه آنفاً مع أن المجمع نفسه قد نصّ في قراره في التعريب على أن اللفظ الأجنبي الذي يحيزه المجمع عند الضرورة يستعمل «على طريقة العرب في تعريبهم»، على ما تقدم^(٢٥).

وقد تشتمل الكلمة الأجنبية على صوت عربي؛ فإذا أدخلت في العربية غير ذلك الصوت العربي إلى صوت عربي آخر. قال الجواليقي: «وليس في كلامهم زاي بعد دال إلا دخيل. من ذلك الهنداز، والمهندز. وأبدلوا الزاي سيناً، فقالوا: (المهندس)^(٢٦). على أن ذلك لا يتحتم في كل

(٢٢) كتاب سيبويه [تح: عبد السلام محمد هارون. القاهرة (الهيئة العامة المصرية

للكتاب) ١٣٨٥ - ١٣٩٧هـ / ١٩٦٦ - ١٩٧٧م]: ٤ / ٣٠٣، ٤ / ٣٠٦.

(٢٣) المعرب من كلام الأعجمي على حروف المعجم: الجواليقي [تح: أحمد

محمد شاكر. القاهرة (مطبعة دار الكتب) ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م - ط ٢]: ص

(٥٤).

(٢٤) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: القسم الثالث: ص (٩٥ - فما بعدها).

(٢٥) ينظر: الهامش العشرون.

(٢٦) المعرب: ص (٥٩).

حال؛ ومثاله أنه «ليس في أصول أبنية العرب اسم فيه نون بعدها راء؛ فإذا مرّ بك ذلك فاعلم أن ذلك الاسم معرّب؛ نحو: نرجس، ونرس...»^(٢٧)، وهكذا تركها الفصحاء على حالها، فلم يبدلوا صوتاً من صوت. يقول سيبويه في هذا: «وأما ما لا يطّرد فيه البديل فالحرف الذي هو من حروف العرب»^(٢٨).

يتضح، إذن، أن الإبدال الصوتي في هذا الباب على نوعين؛ أحدهما مطّرد، وهو الذي يخص ما تخلو منه العربية من الأصوات التي في اللغات الأخرى. والآخر غير مطّرد، وهو الذي يخص ما في العربية من الأصوات التي في اللغات الأخرى. يقول الخفاجي: «والحروف المبدلة عشرة: خمسة يطّرد إبدالها وهي الكاف والجيم والقاف والباء والفاء مما ليس في كلامهم، وهي المخلوطة. وخمسة لا تطّرد وهي السين والشين والعين واللام والراء، وكل حرف وافق الحروف العربية. والحاء قد تبدل من الخاء كما في حبّ، وخبّ، وهذا كله أغلبيّ»^(٢٩).

الثاني - ما يخص البناء: من الكلمات الأجنبية ما يوافق بناؤه بناء الكلمة العربية، ومنها ما لا يوافق. أما الأول فلا إشكال فيه؛ إذ هو باق

(٢٧) المعرب: ص (٥٩).

(٢٨) كتاب سيبويه: ٤ / ٣٠٦.

(٢٩) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من المعرب والدخيل: الخفاجي [تح: محمد

عبد المنعم خفاجي. القاهرة (المطبعة المنيرية) ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م -

ط ١: ص (٢٥).

على بنائه، وأما الثاني فإن الفصحاء قد يخضعونه لبناء الكلمة العربية، وقد لا يخضعونه. قال سيويوه: «فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه»^(٣٠). وواضح أن هذا الإلحاق يقتضي تغييراً في البنية اللغوية، من الزيادة والحذف وغيرهما، ولكن الفصحاء قد يفعلون ذلك فيما لم يلحقوه ببناء كلامهم أيضاً. وقد يتركون الكلمة الأجنبية على حالها، سواء أعلى بنائهم كانت أم لم تكن؛ وذلك إذا كانت تلك الكلمة ذات حروف من حروفهم^(٣١).

وقد بين سيويوه أن الفصحاء حين يلحقون إنما يفعلون ذلك على غرار إلحاقهم كلمة عربية ببناء كلمة عربية أخرى، على ما هو معروف في علم الصرف العربي، فقال: «لما أرادوا أن يعرّبوه ألحقوه ببناء كلامهم، كما يلحقون الحروف بالحروف العربية»^(٣٢). وعليه، يحاول المعرّب إلحاق الكلمة الأجنبية ببناء الكلمة العربية، فإن تعذر ذلك حاول جعلها على بناء يقارب بناء الكلمة العربية، فإن تعذر ذلك تركها على هيئتها الأصلية^(٣٣).

(٣٠) كتاب سيويوه: ٣٠٣ / ٤، ٣٠٤ / ٤، ٣٠٤ / ٤.

(٣١) كتاب سيويوه: ٣٠٣ / ٤، ٣٠٤ / ٤، ٣٠٤ / ٤.

(٣٢) كتاب سيويوه: ٣٠٣ / ٤، ٣٠٤ / ٤، ٣٠٤ / ٤.

(٣٣) اصطلاح مجمع اللغة العربية بالقاهرة على ما جاء من المعرب في معجمه الوسيط بالرمز (مع)، ويدل على «اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص، أو الزيادة، أو القلب» واصطلاح على ما جاء من الدخيل في المعجم المذكور بالرمز (د)، ويدل على «اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير». ينظر:

لقد واجهت العربية قضية المصطلح العلمي، عبر التاريخ، مواجهة برهنت فيها على قدرتها العالية في توليد الألفاظ المعبرة عن المعاني الجديدة وفي نقل دلالات الألفاظ إلى ما يتغيه المصطلح العلمي، وفي اعتماد منهج علمي دقيق في الاقتراض اللغوي. وقد شهد العصر الحديث وضع ثروة هائلة من المصطلحات العلمية العربية بالوسائل نفسها؛ تلك التي وضع بها علماؤنا الماضون مصطلحات العلوم والفنون والآداب.

إن اللغة العربية مستمرة بهذه المواجهة وسط موجات المصطلح العلمي الحديث، وسيوله الدفّاقة؛ ذلك أن للعربية مناهجها الراسخة، وقدراتها الكاملة، وطاقاتها الكامنة، التي تجعلها وافية بما يراد منها، معبرة، مصوّرة في العصر الحديث، وفي العصور اللاحقة.

المعجم الوسيط: إخراج: إبراهيم مصطفى وآخرين. [القاهرة (مجمع اللغة العربية) ١٣٨٠ - ١٣٨١هـ / ١٩٦٠ - ١٩٦١م]: ص (١٤) من التقديم.